الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الثلاثاء
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد بوساتشا (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)*

* قررت اللجنة النظر في هذين البندين معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/52/SR.9
28 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/52/3 و A/52/38/Rev.1 و A/52/116-S/1997/317 و A/52/300 و 326 و 337 و 352 و 355 و 356 و 408 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/460)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) A/52/113-(E/1997/18) و A/52/281 و A/52/447-S/1997/445 و A/52/460)

١ - السيدة خان (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إن اللجنة لا تزال تشجعها الزيادة المطردة في عدد الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فعدد الدول الأطراف في الاتفاقية يبلغ حاليا ١٦١ دولة كما أن عددا من هذه الدول قد سحب تحفظاته أو ينظر في سحبها، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٥١. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قبلت ١٥ دولة من الدول الأطراف التعديل المدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية، التي تحد من وقت اجتماع اللجنة. وناشدت المتكلمة الدول الأطراف الأخرى قبول التعديل حتى تتحقق أغلبية الثلثين المطلوبة لبدء نفاذه. وأشارت إلى أن اللجنة قد استطاعت في عام ١٩٩٧ أن تعقد دورتين مدة كل منهما ثلاثة أسابيع، سبق كلا منهما اجتماع لمدة أسبوع عقده الفريق العامل لما قبل الدورة.

٢ - وأضافت قائلة إن اللجنة قد استعرضت في كلتا هاتين الدورتين ١٧ تقريرا من التقارير الواردة من الدول الأطراف، وبالتالي فقد قل كثيرا عدد التقارير المتأخرة التي لم يُنظر فيها بعد. وناقشت اللجنة أساليب مُحسَّنة للنظر في تقارير الدول الأطراف ونقحت طريقة صياغتها للتعليقات الختامية لكي تبين للدول الأطراف بوضوح مواطن قوتها في تنفيذ الاتفاقية والمجالات التي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود.

٣ - وتابعت تقول إن اللجنة قد اعتمدت أيضا توصية عامة بشأن المادتين ٧ و ٨ من الاتفاقية، تؤكد على أهمية تكافؤ الفرص والمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، وواصلت تعزيز صلاتها بالوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. كما اتخذت اللجنة خطوات لتطوير صلتها بالمنظمات غير الحكومية، إذ يمكن للمعلومات الواردة من تلك المنظمات أن تسلط الضوء على واقع تنفيذ الاتفاقية وأن تساعد في التركيز على المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وقد أوصي أيضا بأن تتشاور الدول الأطراف مع المنظمات الوطنية وغير الحكومية لدى إعداد تقاريرها.

٤ - وأردفت قائلة إن اللجنة ستقوم في عام ١٩٩٨ باستعراض ثماني تقارير في كل دورة من دوراتها وبإعداد توصية عامة تتصل بالمادة ١٢، بشأن المرأة والصحة. كما ستحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طريق إعداد بيان خطي بشأن التحفظات، وخاصة في سياق المادة ٢ من الاتفاقية. وقالت إنه ينبغي اتخاذ خطوات لكفالة حصول عمل اللجنة على التقدير والدعم الكاملين. وقد

شجع اللجنة، في هذا الصدد، التقدم المحرز في إعداد بروتوكول اختياري للاتفاقية يُجيز الالتماسات الفردية.

٥ - وقالت إن العمل الذي تقوم به اللجنة يسهم إسهاما كبيرا في القضاء على التمييز ضد المرأة. ويؤكد عملها في مجال متابعة منهاج عمل بيجين الطابع التكاملي للاتفاقية ومنهاج العمل، وهما أداتان فعالتان لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأنهت كلامها بالتأكيد على أنه ينبغي للهيئات المعنية برصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، أن تولي عناية خاصة، لدى نظرها في تقارير الدول الأطراف، لتمتع الفتيات اللائي في سن المراهقة بحقوقهن بصورة كاملة.

٦ - السيدة سيتيواتي (إندونيسيا): قالت إن وفدها يشجعه التقدم الذي أحرز على مدى العام الماضي في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ويُعرب عن ترحيبه بالجهود المبذولة حاليا لكفالة زيادة الوضوح فيما يتعلق بالبرمجة المراعية لنوع الجنس. وينبغي، في هذا الصدد، أن توجه الجمعية العامة الأنظار إلى ضرورة مراعاة منظور نوع الجنس في البرامج الإنمائية وفي التصدي لمسائل الاقتصاد الكلي. وفضلا عن ذلك، ولما كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينص على المتابعة المتكاملة لشتى المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الاستنتاجات المتفق عليها ينبغي أن تترك صداها في هذه العملية.

٧ - وأضافت قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مثلا يُحتذى به في تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في مجال صنع القرار. ولذا فإن وفدها يوافق على التوصية الواردة في الفقرة ٧٤ من الوثيقة A/52/281 والداعية إلى أن يتم تزويد الجمعية العامة ولجنة مركز المرأة بانتظام بإحصاءات بشأن عدد النساء ونسبتهن في جميع الرتب داخل منظومة الأمم المتحدة كلها. وتتطلع إندونيسيا إلى أن تنظر اللجنة في عام ١٩٩٨ في خطط العمل الوطنية، كما ينبغي للجنة أن تسهم في الاستعراض والتقييم الشاملين للجهود المبذولة من أجل تنفيذ منهاج العمل في عام ١٩٩٩. وقالت إن بلدها يدرك القيود التي تواجهها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ويرى أنه ينبغي إيلاء المزيد من النظر للاقتراح الداعي إلى إتاحة أموال من مركز حقوق الإنسان للخدمات التقنية والاستشارية.

٨ - وأعربت عن ترحيب إندونيسيا بالعمل الجاري الاضطلاع به بشأن مسألة المؤشرات باعتبارها أساسا للتصدي لحالة العاملات المهاجرات، وأكدت ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. كما ينبغي أن تستخدم هذه المؤشرات كموجه عام لصياغة السياسة الوطنية المتعلقة بالعمالة في الخارج. وقالت إنه يسرها أن تبلغ اللجنة بأن إندونيسيا قد قررت أن تصبح طرفا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العاملات المهاجرات وأفراد أسرهن.

٩ - وأنهت كلامها قائلة إن إندونيسيا تواصل إدماج منظور نوع الجنس في أنشطتها الإنمائية الوطنية. كما تعمل المؤسسات الحكومية الرئيسية من أجل زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس على الصعيدين الوطني والمحلي. وتشمل خطة التنمية الوطنية تدابير لتعزيز قدرات المرأة في مجال النهوض

بالعاملات المهاجرات وزيادة حمايتهن وتعزيز قدرتهن على دعم رفاه الأسرة وتهيئة بيئة اجتماعية ثقافية تساعد في بلوغ أهداف إدماج المرأة في عملية التنمية.

١٠ - السيدة نكوديموس (البرازيل): قالت إن وفدها يؤيد البيانين اللذين تم الإدلاء بهما في جلسة سابقة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن مجموعة ريو. وترى البرازيل أن الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم في إدماج المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتشيد بالعمل الذي تضطلع به لجنة مركز المرأة ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

١١ - وأضافت قائلة إن البرازيل دأبت منذ وقت طويل على تأييد الصكوك والإعلانات الدولية التي تستهدف تعزيز حقوق المرأة، كما أن دستورها يحتوي على كثير من المبادئ المنصوص عليها في تلك الوثائق. ولقد كان إعلان ومنهاج عمل بيجين مصدر إلهام لكثير من الإنجازات التي أحرزت مؤخرا. وقد اعتمدت البرازيل في عام ١٩٩٧ خطة عملها الوطنية التي تضم مجموعة من السياسات والتدابير في المجالات ذات الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذها بالتعاون مع الهيئات غير الحكومية. ومشاركة المرأة في الحياة السياسية عامل أساسي في تحقيق المساواة بين الجنسين. وينص التشريع الذي اعتمده البرلمان البرازيلي مؤخرا على أنه لا ينبغي أن تقل نسبة المرشحات للوظائف التي تُشغَل بطريق الانتخاب عن ٣٠ في المائة من مجموع المرشحين. وهي مبادرة ذات أثر بعيد المدى، لأنها ستزيد من مشاركة المرأة في جميع ميادين الحياة. ويجري منذ انعقاد مؤتمر بيجين تنفيذ عدة سياسات وبرامج في مجالات من قبيل القضاء على الفقر، ومنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، والتعليم والتدريب، والرعاية الصحية والحقوق الإنجابية، والمرأة ووسائط الإعلام، وجميعها مجالات بالغة الأهمية جرى تحديدها في منهاج العمل.

١٢ - السيدة بن يدر (تونس): أكدت على الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز النهوض بالمرأة وأعربت على تأييدها لإدماج منظور نوع الجنس في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وأكدت في هذا الصدد ضرورة الاحترام الدقيق لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل لدى تعيين النساء للعمل في منظومة الأمم المتحدة، وذلك لتمكين النساء من البلدان النامية من الإسهام في أعمال الأمم المتحدة.

١٣ - وأعربت عن ترحيبها بالتدابير المتخذة لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/52/281) وبالخطوات المتخذة من جانب هيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال تعزيز النهوض بالمرأة. وقالت إن تونس لا تدخر وسعا في مؤازرة أعمال هذه الهيئات وتنفيذ توصيات مؤتمر بيجين. وأكدت في هذا الصدد ضرورة كفالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥١/٦٩، الذي أعاد تأكيد الحاجة إلى تعبئة الموارد لتمكين البلدان النامية من تنفيذ منهاج العمل.

١٤ - وأضافت قائلة إن تونس تولي على الدوام أهمية خاصة لإشراك المرأة في عملية التنمية. ولذا فإن تنفيذ منهاج عمل بيجين من الأهداف الأساسية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها.

١٥ - ومضت إلى القول إن الجهود التي تبذلها تونس لتعزيز النهوض بالمرأة يعود عهدها إلى وقت الاستقلال وإلى الوقت الذي جرى فيه سن قانون جديد للزواج ألغى تعدد الزوجات والزواج الإجباري وشرع الطلاق المدني. وقد جرى في عام ١٩٩٢ إدخال تعديلات كبيرة على هذا القانون حيث جرى الاستعاضة عن الأحكام التي تنص على واجب طاعة الزوجة لزوجها بأحكام تنص على مفهوم الاحترام المتبادل، فضلا عن ترسيخ حقوق المرأة في حضانة الأولاد والنص على بدل نفقة للمطلقة وأطفالها. وجرى في نفس الوقت تعديل قانون العمل، حيث تم فيه تكريس مبدأ عدم التمييز بين الرجل والمرأة في مكان العمل.

١٦ - وتابعت كلامها قائلة إن تونس تسعى جاهدة، من خلال نظامها التعليمي، إلى إعداد الشباب للحياة في مجتمع يخلو من التمييز بين الذكر والأنثى. والتدابير المتخذة للحد من معدل تسرب البنات من المدارس، ولا سيما في المناطق الريفية، تؤتي ثمارها فعلا، إذ يواظب على الحضور في المدارس ٩ من كل ١٠ بنات يتراوح عمرهن بين ٦ و ١٢ عاما.

١٧ - وقالت إنه جرى إنشاء عدد من الآليات المؤسسية، من بينها وزارة لشؤون المرأة والأسرة، بهدف تيسير إدماج المرأة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد. والخطة الخمسية للنهوض بالمرأة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) تعكس توصيات منهاج عمل بيجين بصورة كاملة. والهدفان الأساسيان للاستراتيجية الوطنية للمرأة هما تعزيز مبدأ المساواة والشراكة بين الجنسين وتدعيم دور المرأة في جميع مناحي التنمية. وأنهت كلامها قائلة إن تونس ترى أن النهوض بالمرأة ليس عنصرا ضروريا من عناصر السياسة الاقتصادية فحسب، بل جزء من رؤية متساوقة وشاملة لحقوق الإنسان.

١٨ - السيدة عمر بشير (السودان): قالت إن الدستور السوداني يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. والقانون السوداني لا يفرق بين ذكر وأنثى وينص على أن الكلمات الواردة في القوانين السودانية بصيغة المذكر تشمل المؤنث أيضا. وينص قانون الخدمة العامة على مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، كما ينص على أن أسس الاختيار والتعيين والترقي للوظائف العامة هي المؤهلات العلمية واللياقة والسلوك والجدارة دون تمييز بسبب الجنس. وتتمتع المرأة بحقوق خاصة، كالحق في إجازات مدفوعة الأجر، هي إجازات الأمومة، والحق في ساعات عمل أقل للمرضع.

١٩ - وأضافت قائلة إن المرأة لها حق متساو في الاستفادة من التسهيلات المصرفية فضلا عن الحق المتساوي في الملكية والميراث، كما أن لها ذمة مالية مستقلة. ولها الحق في أن تطلق نفسها ولا يكون عقد الزواج صحيحا إلا بموافقتها على الزواج. وللمرأة السودانية الحق في التعليم وقد وصلت نسبة الدارسات في مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي إلى ٦٠ في المائة من إجمالي الدارسين. ولها كما للرجل الحق الكامل في الرعاية الصحية. وللمرأة نشاط في الحياة العامة والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة والأجهزة النقابية والقطاع الخاص. وظاهرة العنف ضد المرأة

لا يعاني منها السودان بحكم الإرث الحضاري والعقيدة والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع. وتعمل حكومة السودان بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة في إدماج منظور نوع الجنس في جميع سياساتها.

٢٠ - ومضت تقول إن النزاع في جنوب البلاد قد أثر تأثيرا جسيما على حياة النساء السودانيات. وبلغ عدد النازحين من الجنوب إلى الشمال نحو ثلاثة ملايين مواطن سوداني، ٧٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وأدى هذا النزوح إلى البطالة وتفاقم المشاكل الصحية والتفكك الأسري. وقد عملت الحكومة على حل هذه المشاكل من خلال إقامة معسكرات لإيواء المحتاجين كما عملت على إعادة بعض النساء النازحات إلى الأماكن التي استتب فيها الاستقرار. وتتويجا لجهود الحكومة الرامية إلى إنهاء النزاع، فقد وقعت اتفاق سلام مع كافة الفصائل المتحاربة باستثناء فصيل واحد في الجنوب. ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات مع هذا الفصيل في الأيام القليلة المقبلة.

٢١ - وأنهت كلامها قائلة إن نوعية المشاكل التي تتعرض لها المرأة تختلف من مجتمع لآخر، لذا فإن من الصعب معالجتها بنفس الطريقة. والسودان يرى أن تمتع النساء والفتيات بحقوقهن يتأتى من تمتع كافة شرائح المجتمع بحقوقها. وتنفيذ توصيات مؤتمر بيجين هو الخطوة الأولى نحو تمكين المرأة في كافة المجتمعات.

٢٢ - السيدة غياوالي (نيبال): قالت إنه رغم إحراز بعض التقدم في مجال حقوق المرأة، فإنها ما برحت لا تتمتع، على قدم المساواة، بفرص المشاركة في الحياة السياسية والأنشطة الاقتصادية الكبيرة الحجم. كما يوجد تفاوت كبير بين مركز المرأة في البلدان المتقدمة النمو ومركزها في البلدان النامية، إذ لا تزال أغلبية النساء في البلدان النامية ترتع في مستنقع الفقر وتثقل كاهلها الأعمال المنزلية التقليدية وتُحرم من التعليم والرعاية الصحية.

٢٣ - وأضافت قائلة إن إعلان ومنهاج عمل بيجين يشكلان مخططا أوليا لإدماج منظور نوع الجنس في تقرير السياسات وللمشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرارات في المجالين السياسي والاقتصادي. وقالت إن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور قيادي في تمكين المرأة معربة عن ترحيبها بجهود المنظومة.

٢٤ - ومضت إلى القول إن المرأة عرضة للعنف بصورة خاصة، سواء في البيت أو من جراء المنازعات. وتحث حكومتها المجتمع الدولي على كفالة حصول النساء والأطفال الذين يقعون ضحية العنف، فضلا عن اللاجئين والمشردين، على الدعم الكافي.

٢٥ - وتابعت كلامها قائلة إن حكومتها تقوم حاليا بصياغة خطة خمسية للنهوض بالمرأة خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢، تضم أولويات منهاج عمل بيجين وتشارك في تنفيذها جهات فاعلة غير حكومية، كهيئات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وقد أنشئت وزارة مستقلة تنحصر مهمتها في التصدي للمسائل المؤثرة على المرأة. ويجري حاليا اتخاذ تدابير لمعالجة انخفاض معدل معرفة القراءة والكتابة، وخاصة فيما

بين النساء، وهو من دواعي القلق الخاصة. وأنهت كلامها بالقول إن حكومتها تعتقد اعتقادا راسخا في أن المشاركة الكاملة للمرأة شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يجعل المساواة بين الرجل والمرأة، بالصورة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، من الركائز الأساسية لكل برنامج إنمائي.

٢٦ - السيد كا (السنغال): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان حدثا تاريخيا. ويراعي منهاج العمل الذي جرى اعتماده في المؤتمر الأولويات الأفريقية وسيؤدي تنفيذه إلى تعزيز مساهمة المرأة في صنع القرارات السياسية والتنمية. ولذا فقد أعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/52/281)، الذي يشهد على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات منهاج العمل. وقال إن وفده يولي أهمية خاصة لقيام لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٨ باستعراض التقرير الموحد عن تنفيذ منهاج العمل، المعد استنادا إلى خطط العمل الوطنية، والذي سيقدم صورة واضحة للمشاكل الخاصة التي تواجه الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتعبئة الموارد.

٢٧ - واستطرد قائلا إن احتياجات المرأة تحتل موقعا مركزيا في الاستراتيجية الإنمائية للسنغال. وقد صيغت الخطة الإنمائية الوطنية التاسعة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١ في ضوء توصيات منهاج عمل بيجين. وتوجد، علاوة على ذلك، خطة عمل وطنية للمرأة تتمثل أهدافها الأساسية في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، والتعليم والرعاية الصحية، ورعاية حقوق المرأة، وإنشاء آليات مؤسسية لتعزيز الخطة وتمويلها. وتدرك السنغال، كغيرها من البلدان النامية، أهمية إدماج منظور نوع الجنس في استراتيجياتها الإنمائية، وهو نهج ينبغي تكراره على الصعيد الدولي.

٢٨ - وأردف قائلا إن التكاليف الاجتماعية المرتفعة لبرامج التكيف الهيكلي التي نفذها العديد من الدول الأفريقية على مدى العقد الماضي قد أضرت بالمرأة بصورة خاصة. وقد تفاقمت المشاكل التي تواجهها هذه البلدان من جراء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والتكاليف الباهظة لخدمة الديون، ونقص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع إيرادات التصدير. ولا بد لهذه العوامل أن تؤثر على تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية التي صيغت في ضوء المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وثمة حاجة ماسة إلى التأمل على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن أفضل السبل لتعبئة الموارد لكفالة تنفيذ توصيات شتى المؤتمرات.

٢٩ - وأنهى كلامه قائلا إن حالة النساء والفتيات اللائي يعشن في البلدان والمناطق المتأثرة بالحرب والكوارث الطبيعية من دواعي القلق الخاصة لدى حكومته وهي جديرة بأن يولي لها المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام. ويلزم النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع أن يستغل بصورة أفضل ما لدى المرأة من مهارات خاصة، لا تقدر حاليا حق قدرها، في معالجة الأزمات السياسية والاجتماعية وحلها، وهي مسألة ربما تكون موضوعا مناسبا للتأمل من جانب المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٣٠ - السيدة برتوسويتشوفا (سلوفاكيا): ذكرت أن إعلان وبرنامج عمل بيجين ينصان على أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية وعلى حظر انتهاكها باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان عموما. وفي سلوفاكيا، فإن مركزي المرأة والرجل متساويان بموجب الدستور. مع ذلك، فإن هناك عددا من المشاكل.

٣١ - وأوضحت كلامها قائلة إن النساء السلوفاكيات يتمتعن بمستوى رفيع من الثقافة؛ فكثيرات منهن حاصلات على تعليم جامعي. ونسبتهن كبيرة في القوى العاملة، بيد أن من الواضح أن مواهبهن لا تُستغل بصورة كاملة. كما أنهن غير ممثلات بصورة كافية في الهيئات السياسية وهيئات صنع القرار. وتعتبر المرأة السلوفاكية نفسها متحررة وهي تطالب بالاحترام، بيد أنه ليس من السهل التغلب على الآراء التقليدية بشأن دور المرأة.

٣٢ - ومضت تقول إن حكومتها قد أنشأت لجنة لقضايا المرأة تضم في عضويتها ممثلين حكوميين وغير حكوميين وخبراء. وسلوفاكيا هي الوحيدة بين بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية التي بها هذه اللجنة، وتنظر بلدان أوروبية كثيرة في أن تحذو حذوها. وقد وضعت اللجنة مؤخرا خطة عمل وطنية للمرأة في سلوفاكيا تشمل تحليلا مفصلا لمركز المرأة وتحدد العقبات الرئيسية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف الاستراتيجية والخطوات المحددة التي ينبغي تنفيذها على مدى السنوات العشر المقبلة. وقد نوقشت الخطة ووافقت عليها الحكومة ويجري تقديمها إلى لجنة مركز المرأة.

٣٣ - وتابعت تقول إن من نتائج التعاون بين سلوفاكيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء مركز في براتسلافا يعنى بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس. وسيكون المركز بمثابة وحدة لتقديم المعلومات والمشورة وحلقة وصل بين الأنشطة الوطنية والدولية. وقد يكون لعمله تأثير إيجابي على مراعاة نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية وتحقيق المساواة بين الجنسين في العالم أجمع. وقد أعدت سلوفاكيا، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي أيضا، مشروعا لوسائط الإعلام يستهدف الدعاية لقضايا المرأة وبالتالي التأثير على موقف المجتمع السلوفاكي حيالها.

٣٤ - وأنهت كلامها قائلة إن وفدها، بصفته عضوا في لجنة مركز المرأة، يرحب بالأنشطة الدولية الرامية إلى تبادل الخبرات المتعلقة بتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٣٥ - السيد هتياراتشي (سري لانكا): قال إن سري لانكا تؤيد البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٦ - وأضاف قائلا إن التزام سري لانكا بعدم التمييز ضد المرأة قد أعيد التأكيد عليه عندما صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨١. ويكرس ميثاق المرأة في سري لانكا، الذي جرى اعتماده في عام ١٩٩٣، الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. كما أنشئت لجنة وطنية للمرأة. وتقوم وزارة شؤون المرأة التي أنشئت في عام ١٩٩٢ بصياغة السياسات الوطنية للنهوض بالمرأة.

٣٧ - ومضى يقول إن سري لانكا تولي أهمية كبيرة لمسألة العنف ضد العاملات المهاجرات. وقد أصبحت الهجرة الدولية للعمالة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للبلد بعد أن افتُتح سوق العمل في الشرق الأوسط أمام مواطني سري لانكا. ويعمل أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ عامل مهاجر من سري لانكا في كثير من أنحاء العالم وتصل نسبة النساء بين هؤلاء العمال المهاجرين نحو ٨٠ في المائة، وكثيرا ما يتعرض هؤلاء النساء لأشكال شتى من إساءة المعاملة وللحرمان من الحقوق. وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة الذي اعتمد في عام ١٩٩٣ وولاية المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة من المبادرات المهمة التي يمكن من خلالها تذليل هذه الصعوبات.

٣٨ - وقال إنه يؤكد مجددا تأييد وفده لقراري الجمعية العامة ١٦٨/٥٠ و٦٥/٥١، اللذين يؤكدان التزامات الدول المرسلة والدول المستقبلة على السواء إزاء حماية حقوق الإنسان للعاملات المهاجرات، وضرورة التشاور بانتظام بين هذه الدول بشأن هذا الموضوع. وقد انضمت سري لانكا إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العاملات المهاجرات وأفراد أسرهن في عام ١٩٩٦. وهي اتفاقية تبرز إسهام العاملات المهاجرات في كثير من البلدان وستساعدهن على نيل الاعتراف بحقوقهن. وأعرب عن أمله في أن تسن البلدان التي ليس لديها قواعد وطنية في هذا الصدد تشريعا ينسجم مع الاتفاقية.

٣٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ منهاج العمل، فقد قال إن سري لانكا تؤيد قرار الجمعية العامة ٦٩/٥١، وقد اتخذت تدابير محددة للمضي بتلك العملية قدما داخل البلد رغم وجود صعوبات عديدة. كما أعرب عن تأييده لما يجري حاليا من إعداد برتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٠ - السيد هوانسو (بنن): أكد أن نسبة المرأة في الإحصاءات المتعلقة بالفقر المدقع نسبة عالية للغاية. ولا سبيل إلى بلوغ النهوض بالمرأة ما لم تعالج هذه الحالة المفزعة. وقد أنشأ بلده، واضعا نصب أعينه هذا الهدف، لجنة لمتابعة مؤتمر بيجين. كما أنشأ وزارة للصحة والحماية الاجتماعية وشؤون المرأة ترأسها إمرأة.

٤١ - وقال إنه رغم أن حالة المرأة في بنن لا تزال غير مرضية، فإن هناك دلائل مشجعة. فهي ممثلة في القطاعين العام والخاص وتتقاضى أجرا يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل. ونسبة النساء في المناصب الحكومية نسبة قليلة، غير أنه تبذل حاليا جهود لتحسين هذه الحالة.

٤٢ - ومضى يقول إن بنن قد قررت زيادة الأموال المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية إلى ما يتجاوز النسبة التي دعت إليها المبادرة ٢٠ : ٢٠. وهي تحث جميع البلدان النامية على اعتماد تلك المبادرة وتأمل في أن تزيد البلدان المتقدمة النمو مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى أن تصل إلى نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة.

٤٣ - وقال إن وفده يرى أنه يلزم إدماج منظور نوع الجنس في جميع برامج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تغيير المواقف على جميع المستويات.

٤٤ - وأنهى كلامه بالتأكيد على أهمية مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة الذي عقد في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧، مشيرا إلى أنه قد أسهم إسهاما كبيرا في تحسين حالة المرأة.

٤٥ - السيدة شتاينر (إسرائيل): قالت إن التمكين الكامل للمرأة في المجتمع لا يتأتى إلا إذا شاركت في التحكم في مراكز القوة سياسيا واقتصاديا. بيد أن كثيرا من النساء الإسرائيليات يعملن في وظائف "منخفضة الأجر" ولا تشغل المرأة إلا عددا قليلا جدا من مقاعد الكنيسيت. ولتغيير هذه الحالة، تشجَّع المرأة، من خلال التشريعات المناسبة وتدابير علاج التمييز، على الانضمام إلى عضوية مجالس الإدارات أو شغل المناصب الحكومية واستخدام تلك المواقع كمنطلق إلى المناصب السياسية العليا. وقد زادت نسبة النساء في مجالس الإدارات، منذ عام ١٩٩٥، من ٣ في المائة إلى ٢٦ في المائة.

٤٦ - وأضافت قائلة إن التشريعات المتعلقة بقضايا المرأة قد أحرزت تقدما واضحا، تتسم بطابع تقدمي واضح، غير أنه لا يزال يلزم بذل جهود لإنفاذ هذه التشريعات. وتعمل حكومتها في مجالات تشريعية شتى، وتقوم بتوعية الجمهور بقضايا المرأة وبتنفيذ البرامج التدريبية وبتوفير الأدوات والأساليب لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. ومباشرة الأعمال الحرة حل جزئي لمشاكل الفقر والبطالة، وهي تناسب النساء اللائي يصعب عليهن إما مغادرة منازلهن أو اجتياز الحواجز التي تمنعهن من الترقي في مكان العمل.

٤٧ - وتابعت قائلة إن القطاعين الريفي والعربي تقليديان في الأساس. بيد أن الرجل والمرأة يدركان كلاهما أن إقامة الأعمال الصغيرة هي سبيل المرأة إلى استغلال إمكانياتها فضلا عن زيادة دخل الأسرة دون التسبب في اختلال البنيان التقليدي للأسرة. والأعمال الصغيرة يمكن أن تساعد في حل مشكلة ارتفاع النسبة المئوية للنساء العاطلات عن العمل فضلا عن زيادة الناتج الوطني الإجمالي للبلد.

٤٨ - ومضت إلى القول إن إسرائيل قد أنشأت شبكة لأندية الأعمال النسائية. ومن أهداف هذه الشبكة تزويد المرأة بالأساليب والتدريب والمعلومات ومجموعات الدعم والفرص لإقامة المشاريع المشتركة. كما تأمل هذه الأندية في إقامة جسر يوصل إلى القطاع العربي من أجل زيادة التفاهم. وتستهدف الخطة الموضوعة في هذا الصدد الوصول إلى شركاء فلسطينيين لغرض إنشاء شبكة من النساء صاحبات الأعمال الصغيرة وبالتالي تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

٤٩ - وزادت على ذلك قولها إنه قد وضعت أيضا خطة مجتمعية لتمكين المرأة في مجال النشاط السياسي المحلي. وقد دعت الخطة المنظمات النسائية إلى المشاركة. والهدف من الخطة هو مساندة المرشحات المناسبات من جميع الأحزاب السياسية. وستبين متابعة العملية الاستراتيجيات التي كانت أنجع من غيرها في النهوض بالمرأة في المجال السياسي. كما يوجد تشريع مقترح في إسرائيل يقضي بإنشاء

سلطة للنهوض بمركز المرأة، تشمل مسؤولياتها الحماية التشريعية والنظامية لحقوق المرأة في جميع الميادين، بما في ذلك التعليم والعمل والسلامة الشخصية والتمثيل السياسي.

٥٠ - السيد رابوكا (فيجي): قال إن بلده ملتزم بالمبادئ المنصوص عليها في منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد صاغت فيجي سياسات لإشراك المرأة على قدم المساواة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتحسين حصولها على فرص العمل؛ ونشر المعلومات بشأن التحيز لأحد الجنسين للاستفادة منها في صياغة السياسات؛ وتعزيز تنسيق الأنشطة النسائية في الجهود الإنمائية الوطنية؛ واستعراض التشريعات القائمة لحماية مصالح المرأة. وتتولى إدارة شؤون المرأة المسؤولية الرئيسية عن تعزيز ورصد تنفيذ تلك السياسات.

٥١ - وأضاف قائلا إن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية قد زادت بدرجة كبيرة منذ أن حصلت فيجي على استقلالها. فنسبة النساء في القوى العاملة تبلغ حاليا نحو ٣٠ في المائة. وتضطلع إدارة شؤون المرأة ببرنامج لتنمية المشاريع الصغيرة لدعم الأنشطة النسائية المدرة للدخل، والتشجيع على الإدخار، وتحسين مستوى معيشة المشاركات، وإعداد المرأة لإدماجها في القطاع التجاري. وقد ساعد المجلس الوطني للمرأة في زيادة الوعي السياسي للمرأة على صعيد الحكم المحلي. وأجريت مناقشات مع الحكومة الاسترالية لتمكين إدارة شؤون المرأة من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٥٢ - ومضى إلى القول إن فيجي، باعتبارها دولة متعددة الديانات والثقافات، تواجه تحديا في تنفيذ السياسات الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين. ونظرا لعدم كفاية الموارد المحلية للتغلب على القيود الراجعة إلى المعايير الدينية والثقافية، فإن ثمة حاجة إلى المساعدة الخارجية. ويلزم، لدى تنفيذ منهاج العمل، إدراك الحقائق الاقتصادية والسياسية التي تواجهها بلدان نامية صغيرة كفيجي. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في هذا المجال عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية تمكن هذه الدول، التي تعرضت للتهميش بسبب العولمة والتحرير التجاري، من المشاركة في هذا الجهد.

٥٣ - وأنهى كلامه قائلا إن فيجي تواجه صعوبة في الحصول على القروض بسبب المعايير التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي لا تراعي حقا الفقر المتزايد في فيجي، وخاصة فيما بين النساء. وينبغي إعادة النظر في تلك المعايير؛ واستخدام أدوات تحليلية أخرى، كالمؤشرات الاجتماعية، في تقييم التنمية الشاملة. وليس لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها فيجي، القدرة المؤسسية أو الموارد التي تمكنها من تنفيذ التزاماتها بموجب منهاج عمل بيجين. وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية سبيل فعال إلى مساعدتها في بناء هياكلها الأساسية المؤسسية. وبغير ذلك، ستظل المبادئ السامية لمنهاج العمل حبرا على ورق.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥